

السيد الرئيس، الأخوة أعضاء المؤتمر،

يطيب لي في البداية أن أهنئكم باختياركم رئيساً لاجتماعنا هذا. ولا شك في أن حكمتكم وكفاءتكم ستقودان مداولات هذا الاجتماع فاعلية، وتصلان به إلى أفضل النتائج، كما أتقدم من خلالكم بالتهنئة والتقدير إلى بقية أعضاء هيئة المكتب، متمنياً لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس،

إن التحديات التي تواجهها هذه الاتفاقية تفرض علينا التنسيق فيما بيننا، وتوطيد مواقفنا، وتطوير قدراتنا، واستحداث آليات عمل جديدة لتعزيز وضع هذه الاتفاقية، وضمان مصالح أعضائها، والتعامل بكفاءة مع التحديات التي تواجه تنفيذها على المستوى الدولي، وفي ذات الوقت ندعو الدول الأعضاء بالاتفاقية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الاتفاقية، وذلك من خلال إبداء المرونة الكافية للوصول إلى قرارات وتوصيات تخدم أغراض الاتفاقية.

السيد الرئيس،

إن نزع السلاح البيولوجي هدف سام سعت هذه الاتفاقية إلى تحقيقه منذ عدة عقود، وعندما نتحدث عن الأسلحة البيولوجية، علينا ألا نخلط بين برامج التسلح وبرامج استخدام التقنيات الحيوية للأغراض السلمية، فنحن نؤيد بقوة حق جميع الدول في إجراء البحوث وتطوير قدراتها العلمية لاستخدام التقنيات الحيوية في الأغراض السلمية، ونرفض بشدة استخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع هذه المسألة، كما نرفض التمييز بين دولة وأخرى في سعيها لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية.

السيد الرئيس،

إن الأمن والسلم الدوليين لا يتحققان من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها بل من خلال ترسيخ مبدأ الحوار والتفاهم وتعزيز أواصر التعاون بين مختلف الشعوب وتعزيز التنمية ومحاربة الفقر والجوع والأمراض، وقد عبرت بلادي عن ذلك بجلاء عندما بادرت بمحض إرادتها الحرة بالإعلان عن التخلص من جميع المعدات والبرامج التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً، لقد أوضحت بلادي بذلك بأن سباق التسلح سواء في الأسلحة البيولوجية أو أية أسلحة أخرى لا يخدم الأمن والسلم، وعليه فإننا

نريد أن تكون هذه المبادرة مثلاً يحتذى به، وندعو كافة دول العالم بلا استثناء للانضمام الى اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

السيد الرئيس،

لقد مضى أكثر من ثلاثين عام على إبرام اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، إلا أن النتائج المرجوة مازالت مخيبة للآمال ومازالت المخاطر الناشئة من وصول هذا النوع من السلاح الى أيدي الإرهابيين قائمة، وما يبعث عن القلق ان أي تقدم ملموس لم يتحقق في هذا المجال ولم يتم تحقيق الأهداف التي تسعى اليها أحكام هذه الاتفاقية وفي مقدمتها إقامة عالم خال من الأسلحة البيولوجية.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد بأن ليبيا ملتزمة بشكل كامل بما تنص عليه أحكام هذه الاتفاقية وعازمة على التعاون بشكل فعال مع الدول الأطراف وستتعامل بكل مصداقية وشفافية. حيث شاركت ليبيا بحماس في المفاوضات حول ابرام بروتوكول يعزز أحكام الاتفاقية وكذلك الاجتماعات السنوية للدول الأطراف في المعاهدة واجتماعات فريق الخبراء، وتعزيزاً لأحكام الاتفاقية، فقد بادرت بلادي الى انشاء اللجنة الوطنية للأخلاقيات البيولوجية والأمان الحيوي التي أنيط بها تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، وفي سبيل تحقيق اهدافها عملت اللجنة على الآتي :

- (1) أعدت آلية محلية للرقابة والتفتيش على الأغذية وهي بصدد اعتماد هذه الآلية، بالإضافة الى اتخاذ الإجراء حيال إصدار قانون الرقابة والتفتيش على الأغذية بعد عرضه على المؤتمرات الشعبية صاحبة السلطة التشريعية في ليبيا.
- (2) إنشاء فريق عمل لاقتراح خطة للإنذار المبكر لرصد أي تفشي للأمراض المعدية.
- (3) إنشاء فريق عمل لإعادة صياغة القانون الصحي رقم (106) لسنة 1973 مسيحي.
- (4) إنشاء فريق عمل بغرض وضع مدونات سلوك للعمل العلمي في مجالات الطب والزراعة والابحاث العلمية المختلفة.
- (5) إقامة ورشة عمل حول الأمن والأمان الحيوي في المختبرات العامة بالتعاون مع بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.
- (6) إقامة ورشة عمل حول الأمن والسلامة الحيوية بالتعاون أيضاً مع دول متقدمة.

السيد الرئيس،

إننا نشعر بخيبة الأمل لعدم توصل الدول الأطراف الى اتفاق شامل حول إيجاد آلية محكمة تخدم أحكام وبنود الاتفاقية، وقد أوضحنا وجهة نظرنا بضرورة الرجوع الى البروتوكول الاضافي على اعتبار أنه الحل الأمثل لتعزيز الاتفاقية وحتى لا تبقى اجتماعاتنا وكأنها منتدى يتم فيها إقرار الأهمية الكبرى للتدابير الصحية العامة دون الانتباه الى المخاطر الحقيقية التي قد تطرأ عن استخدام المجموعات الإرهابية لهذا النوع من السلاح، الأمر الذي قد يؤدي الى قتل الملايين من الناس.

وفي هذا الإطار نتطلع الى تحقيق تقدم ملموس في مسعى تعميم وتطبيق الاتفاقية للوصول بها الى العالمية من أجل القضاء وبشكل نهائي على الاستخدام الخاطئ للعلوم الحياتية.

في الختام نأمل بأن ينتج عن هذا الاجتماع الموقر نتائج وتوصيات تساهم في تعزيز تدابير لتبادل المعلومات والخبرات وحث الدول القادرة من الناحية الفنية والمالية على مساعدة الدول الأطراف الأخرى في الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقية وأن تأخذ في الاعتبار الصعوبات والمشاكل الفنية والمادية التي تواجهها الدول النامية.

شكراً سيدي الرئيس